مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 13 العدد 2، 2016، ص ص 733- 758

سياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مواطنيها ذوي الأصول اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية 1941-1945

محمد عبد الرحمن بني سلامه *

ملخص

تسلط هذه الدراسة الضوء على أوضاع اليابانيين – الأمريكيين خلال الفترة 1941-1945 من خلال تتبع الإجراءات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه شريحة من مواطنيها ذوي الأصول اليابانية، وتحليل الإشكالية الناجمة عن حالتهم القانونية كمواطنين أمريكيين في الوقت الذي اندلعت فيه الحرب بين الدولة التي يحملون جنسيتها ويقيمون على أراضيها مع وطنهم الأم، وماهية تلك الإجراءات ومبرراتها، ومدى انعكاسها على أوضاع الأقلية اليابانية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

خلصت الدراسة إلى أن الدوافع الأمنية وهستيريا الحرب والنظرة العنصرية المتغلغلة في المجتمع الأمريكي، طغت على الحقوق التي كفلها الدستور لكل المواطنين وفي كل الأوقات، مما جعل اليابانيين الأمريكيين يعاملون كأسرى حرب، وتم النظر اليهم على أنهم أعداء ماثلين أو محتملين، وهو ما أثبتته مجموعة الإجراءات والقوانين التي صيغت لتبرير ترحيلهم واعتقالهم واحتجازهم في تجمعات سكنية أشبه بالسجون.

المقدمة

تعتبر الحروب من الظروف الطارئة التي تضع الدولة ومنظومتها الأخلاقية والدستورية على المحكّ، ففي الأحوال العصيبة والاستثنائية تدخل أطياف المجتمع الكلي في الاختبار الحقيقي لمدى رسوخ فكرة الجنسية، ولمدى التفاعل والترابط بين مختلف الشرائح داخل المجتمع الواحد، ويبرز التساؤل الأهم حول امتلاك الدستور القوة الحقيقية الكافية لضمان أمن وسلامة مواطنيه في الحرب تماما مثل حالة السلم، بصرف النظر عن أصولهم، وبناء عليه، فان الفهم الحقيقي للتكوين السياسي والاجتماعي للولايات المتحدة الأمريكية ينطلق في الأساس من تحليل واقع الأقليات العرقية، لأن فكرة تعميم المفاهيم تكاد تنتفي في حالة وصف المجتمع الأمريكي، حيث تتغلب عوامل التباعد والتباين بين كل شريحة مجتمعية على عوامل الوحدة والتجانس المفترضة. ولكون الولايات المتحدة تضّم خليطا من مختلف الأعراق، ولأن سجلها العسكري حافل بحروبها في

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2016.

* قسم التاريخ، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

جميع القارات، فان دراسة واقع الأقليات والموقف الرسمي والشعبي تجاهها تحتل أهمية بالغة في دراسة تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بمعرفة مدى توفر الضمانات الدستورية داخل المجتمع الأمريكي للحفاظ على حقوق الأقليات إذا ما دخلت أمريكا في حرب مع وطنهم الأم، والى أي مدى رسخت فكرة الهوية الوطنية لتصبح عاملا تتمحور حوله القواسم المشتركة، التي تنضوي تحتها مختلف الأقليات المكونة للمجتمع الأمريكي، من خلال دراسة حالة الأقليّة اليابانية في أمريكا عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية واثناءها.

أهمية البحث:

في كل مرة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في حرب دولية أو تتعرض لعدوان خارجي، تثار قضية الأقليات في الداخل، ومدى قدرة السياسة الحكومية على التوفيق وخلق حالة من التوازن بين حقوق المواطنة وهاجس الخوف الأمني، وما زالت أحداث سبتمبر 2001 حاضرة في الذهن، وكذلك حادثة اعتقال الطالب أحمد محمد، ذي الأصل السوداني، بسبب تقديمه لأستاذة الهندسة في المدرسة ساعة الكترونية من تصميمه في سبتمبر 2015، حين اعتقدت بأنها قنبلة، وتم التحقيق مع الفتى البالغ من العمر 14 عاما دون علم ذويه وهو مكبّل بالقيود،[1] وغيرها الكثير من الحوادث كأمثلة ملموسة حول الانتهاكات الصارخة لحقوق المواطنين الأمريكيين من أصول عرقية مختلفة. فإلى أي درجة طغت النظرة العنصرية بتفاعلها مع المخاوف الأمنية في تعاطي المؤسسة الحكومية والقوى الشعبية مع الأقلية اليابانية، التي تعود في أصولها إلى بلد انخرطت الولايات المتحدة الأمريكية في حرب معها، والى أي مدى استفادت التجربة الديمقراطية في أمريكا من حالة الخرق الصريح والغير مبرر للحقوق الدستورية للأقلية اليابانية أثناء الحرب العالمية الثانية، وصولا الى فهم حقيقي لجوهر مشكلة الأقليات في أمريكا بين الدوافع الأمنية والنظرة العنصرية.

فرضية البحث:

لم يكن هناك أسبابا أو دواعي أمنية لقيام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بانتهاج سياسة العزل والتقييد والاتهام والسجن بحق مواطنيها ذوي الأصول اليابانية، وان الإجراءات المتخذة ما هي في الواقع إلا تعبير عن عجز المجتمع الأمريكي الأبيض عن التعايش مع مواطنين من عرق آخر، استنادا إلى تاريخ طويل من محاولات الإقصاء، وأن اندلاع الحرب كان الشرارة التي أشعلت العنصرية الكامنة والمتجذّرة في المجتمع الأمريكي ومنذ تأسيسه.

اسئلة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هو واقع اليابانيين الأمريكيين عشية اندلاع الحرب العالمية الثانية وأثنائها وتعدادهم وأماكن توزعهم؟
- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية تجاه هذه الأقلية بعد اندلاع الحرب بين اليابان وأمريكا على خلفية مهاجمة اليابان للقاعدة الأمريكية في بيرل هاربر Pearl Harbor في كانون أول 1941؟ ومدى تأثيرها في النواحي الاقتصادية والاجتماعية لليابانيين الأمريكيين؟
- ما مدى مصداقية المبررات التي ساقتها الحكومة الأمريكية لتمرير الإجراءات التعسفية التي اتخذتها تجاه مواطنيها ذوي الأصول اليابانية؟
- إلى أي مدى شكلت الضغوط الشعبية المستندة إلى نظرة عنصرية مسبقة سببا في استغلال الحرب كذريعة لإقصاء شريحة بأكملها عن الحياة العامة؟

منهج البحث:

اتبع الباحث المنهج التاريخي التحليلي لإثبات الوقائع التاريخية وتوثيقها وربطها بأسئلة البحث وفرضيته.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات تاريخ الأقلية اليابانية في الولايات المتحدة الأمريكية، وجميعها باللغة الانجليزية، وركّزت في غالبيتها على الشعوب الآسيوية بشكل عام، ومن ضمنها اليابانيون، ومنها على سبيل المثال: دراسة بعنوان (نحن المواطنون والآخرون) We The People and Others لمؤلفها Benjamin Ringer حيث أفرد فصلا خاصا للحديث حول اليابانيين الأمريكيين، وكذلك دراسة للمؤلف Daisuke Akiba بعنوان (الأمريكيون الآسيويون)Asian American، بالإضافة إلى دراسة مهمّة اشتملت على معلومات متنوعة مرتبة هجائيا بعنوان (تاريخ الأمريكيين اليابانيين من الألف إلى الياء) Japanese American History: An A- To –Z Reference للباحث Brian Niiya، كذلك دراسة متخصصة بأوضاع اليابانيين الأمريكيين قبل الحرب العالمية الثانية بعنوان (هجرة انتقائية ومنجزات عرقية) Selective Immigration and Ethnic Achievement لمؤلفها Masao Suzuki، وهي من الدراسات التي تعتبر مرجعا رئيسا للبحث في تاريخ اليابانيين الأمريكيين، بالإضافة إلى احتواء الأرشيف الأمريكي على وثائق متنوعة وشاملة حول تقارير سلطة إعادة التوطين التي كُلّفت بإدارة مراكز احتجاز اليابانيين خلال سنوات الحرب

War Relocation Authority والعديد من الصور والوثائق المتعلقة بأوضاع الأقلية اليابانية في عموم الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات الحرب، وما يميّز هذه الدراسة أنها أول دراسة باللغة العربية حول هذا الموضوع، اعتمدت على مصادر متنوعة، راعت قدر الإمكان اختلاف وجهات النظر، والتزمت بالموضوعية دون انحياز لجهة معينة، بل كانت الأرقام والوثائق هي المعيار الأهم للوصول إلى الحقيقة.

اليابانيين الأمريكيين قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية 1850- 1941، مراجعة تاريخية

بدأ اليابانيون بالهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حين انفتحت اليابان على العالم الحديث باقتصاداته المتنوعة، وما رافق ذلك من تحولات اقتصادية واجتماعية، أفرزت هجرة داخلية وخارجية، غيّرت النمط التقليدي للمجتمع الياباني وعلاقاته مع الأمم الأخرى، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الوجهات التي قصدها اليابانيون طلبا للعلم والعمل والتجارة، وسُجّل أول وجود ياباني قريب من حدود الولايات المتحدة في عام 1868 حين تعاقد رجل أعمال أمريكي مع 150 مهاجر ياباني للعمل في مزارع السكر في هاواي Hawaii.[2] ويشير إحصاء السكان في الولايات المتحدة لعام 1870 إلى أن هناك 55 ياباني مقيم في عموم البلاد، وبعد عقد واحد ارتفع العدد ليصل إلى 148، منهم 86 في ولاية كاليفورنيا California على الساحل الغربي، غالبيتهم دبلوماسيين وتجّار وطلاب، ومن فئة اجتماعية متميزة وليسوا عمالا، والبعض منهم وجد في الأراضي الزراعية الخصبة فرصة لتأسيس مزارع كبيرة، وكانت النظرة إليهم على أنهم مجرد غرباء، لا يشكلون أي تهديد،[3] نظرا لقلّة عددهم وضآلة تأثيرهم على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي لسكان الولاية.

وفي السنوات القليلة التالية ظلّت الهجرة اليابانية إلى الولايات المتحدة تسير بنسب ضئيلة، وتزداد سنويا بمعدل 20 مهاجر في العام، حيث بلغ تعدادهم وفق إحصاء السكان لعام 1886 حوالي 200 شخص فقط، ثم بدأ مؤشر الأرقام يتصاعد تدريجيا وبشكل ملفت للانتباه، حيث بلغ تعدادهم في عام 1888 حوالي 400 شخص، وفي عام 1890 بدأت أعداد اليابانيين المهاجرين تزداد بمعدل ألف مهاجر في العام الواحد، حتى وصل تعدادهم في عام 1900 إلى 24.326 بالإضافة إلى 61.111 استقروا في جزيرة هاواي. وليس المتغير الوحيد الذي يمكن ملاحظته هو الزيادة المضطردة في عدد المهاجرين، بل في نوعيتهم كذلك، إذ بدأ يغلب عليهم صفة العمال وغير متعلمين، اتجهوا للعمل في المزارع وقطاع السكك الحديدية، وصناعة التعليب والتعدين، وفي مسالخ تجهيز اللحوم وإنتاج الملح.[4]

وبسبب تنامي الهجرة الخارجية، ولرغبة الحكومة اليابانية الحدّ من هذه الظاهرة المقلقة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، أصدرت حكومة ميجي اليابانية Meiji Government[5] قانونا

في عام 1885 قيّد الهجرة الخارجية، باستثناء الطلاب الذين تم تشجيعهم على الدراسة في الخارج، ووضعت شروط عديدة لمنح الياباني إذن بالسفر والهجرة، أهمها إثبات القدرة على إعالة عائلته في اليابان، وإعالة نفسه في البلد التي ينوي الهجرة إليها خاصة في حالات المرض. ولأجل ذلك تأسست شركات لتسهيل وضمان هجرة اليابانيين ورعايتهم، وتأمينهم في حالات المرض ومساعدتهم في تأمين عقود عمل، ودفع تكاليف عودتهم إلى الوطن مقابل رسوم محددة.[6]

لكن الفائض في عدد سكان اليابان الذي قارب في عام 1900 على 45 مليوناً شكّل دافعاً لتتراجع الحكومة اليابانية عن القيود التي فرضتها على الهجرة الخارجية، وبدأت سلسلة من الهجرات الجماعية إلى جزر المحيط الهادئ وأمريكا الشمالية، وأصبحت الأيدي العاملة اليابانية في هاواي مطمعا لرجال الأعمال الأمريكيين، لجلبهم إلى مدن الساحل الغربي مثل سياتل Seattle ولوس أنجلوس Los Angelus وتحديدا سان فرانسيسكو San Francisco، حيث تشير إحصائية السكان لتلك المدينة في عام 1900 إلى أن عدد اليابانيين بلغ 10.000 من أصل 24.326 ياباني في عموم الولايات المتحدة. وبينما اقتصر الوجود الياباني في المدن الأمريكية في البداية على شكل عمال أو طلاب مبتعثين أو على نفقتهم الخاصة، والذين أطلق عليهم اسم الجيل الأول Issei، بدأت المرأة اليابانية تنظم إلى الأيدي العاملة المهاجرة، وبدأ اليابانيون بتشكيل النواة الأولى لمجتمع ياباني أمريكي، وهو ما نتج عنه الجيل الثاني من اليابانيين الأمريكيين والمعروف باسم Nisei.[7]

لم يكن اليابانيون أول من هاجر من الشعوب الآسيوية إلى ولايات الساحل الغربي الأمريكي، فقد سبقهم الصينيون وبأعداد كبيرة قبل بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أي بعد اكتشاف الذهب في تلك المناطق The Gold Rush Eraحيث بلغ مجموعهم في عام 1880 حوالي 105.465 مهاجر، حين صدر قانون استبعاد الصينيين في عام 1882 The Chinese Exclusion Act[8]، بعد مطالبات السكان البيض بتشريع يمنع استقبال مهاجرين جدد، وترحيل المتواجدين منهم أصلا، واتخذ مجلس التعليم في مدينة سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا في عام 1893 قرارا بمنع الأطفال الصينيين من الاختلاط مع الطلاب البيض في قطاع التعليم،[9] وبلغت الكراهية ذروتها حين ارتكبت بحقهم مذبحة عام 1871 في لوس أنجلوس، والتي ذهب ضحيتها 28 عاملاً صينياً، ومذبحة عام 1885 في ولاية وايومنغ Wyoming، والتي أودت بحياة 24 صينياً، على خلفية محاولة جموع من السكان البيض طرد العمال الصينيين من الولاية.[10]

جاءت هجرة اليابانيين إلى الولايات المتحدة في ذروة موجة الكراهية تجاه العمال الصينيين، ولم تكن ردة فعل السكان البيض تجاه الهجرة اليابانية المضطردة إلى ولايات الساحل الغربي بمعزل عن الهجرة الآسيوية بشكل عام، وانسحبت الكراهية ضد العمال الصينيين على اليابانيين المقيمين في الولايات المتحدة أيضا، حيث مُنع الطلاب اليابانيون من ارتياد المدارس المختلطة،

وسمح لهم بارتياد المدارس الصينية فقط، وذلك بموجب قرار مجلس التعليم في مدينة سان فرانسيسكو في عام 1905، وتشكلت تنظيمات من السكان البيض ضد العمالة الآسيوية بشكل عام Anti-Asiatic Exclusion وضد العمالة اليابانية بشكل خاص Anti-Japanese Sentiment مما استدعى تدخل القنصل الياباني والرئيس الأمريكي روزفلت Theodore Roosevelt لوقف تلك الإجراءات بحق اليابانيين، والسماح للطلاب والبالغ عددهم آنذاك 50 طالبا بارتياد المدارس الحكومية.[11]

شهد العقد الأول من القرن العشرين حدثين بارزين ساهما في بلورة الهجرة اليابانية إلى الولايات المتحدة بشكل ملموس، الأول تمثل في الانتصار العسكري الذي حققه اليابانيون على روسيا في حرب 1904-1905، وما رافقه من زيادة رغبة الشباب الياباني في الهجرة إلى الولايات المتحدة، طمعا في العمل وهروبا من التجنيد العسكري، مستغلين قانون استبعاد العمالة الصينية في الولايات المتحدة، ورغبة حكومة ميجي بتسهيل هجرة الشباب، وتحديدا الفقراء منهم الذين لا يملكون عملا والفلاحين الذين لا يملكون أرضا،[12] ومنحتهم جوازات سفر بشروط ميّسرة، للتخفيف من تبعات الحرب التي انهكت الاقتصاد الياباني، حيث كان بإمكان الشباب المهاجرين تحويل الأموال وإعالة عائلاتهم في وطنهم الأم، مما استدعى مباحثات بين واشنطن وطوكيو (اتفاقية الجنتلمان) Gentlemen's Agreement في عام 1907 والتي تعتبر الحدث الثاني الهام، حيث نصّت على منع السلطات اليابانية الشباب الياباني من الهجرة إلى الولايات المتحدة أو جزيرة هاواي، وبالمقابل تسمح حكومة الولايات المتحدة لليابانيين المقيمين على أراضيها بدعوة عائلاتهم للانضمام اليهم، وإلغاء قانون استبعاد الطلاب اليابانيين من ارتياد المدارس الحكومية.[13]

ولما كانت قوانين الولايات تحضر زواج الياباني من أمريكية بيضاء، فقد بدأ الشباب الياباني باستدعاء عائلاتهم من الوطن الأم، وحتى غير المتزوجين أرسلوا لأسرهم طالبين تزويجهم عن طريق وكالات وإرسال زوجاتهم إليهم، وغالبا ما كانت تتم تلك الإجراءات عبر تبادل الرسائل والصور بين العروسين، وهو ما أُطلق عليه زواج الصور Picture Brides مما غيرّ نمط المجتمع الياباني الأمريكي رأسا على عقب، إذ زاد عدد النساء اليابانيات بشكل ملحوظ، حيث هاجر نحو 20.000 امرأة يابانية بشكل قانوني إلى الولايات المتحدة،[14] ومن ثمّ تشكّل مجتمع ياباني أمريكي متكامل، قوي ومتماسك.[15] وبالمحصلة النهائية لم يؤدي الاتفاق بين الحكومتين اليابانية والأمريكية إلى الحد من هجرة الشباب الياباني إلى أمريكا، إذ تم التحايل على الاتفاق بمنح اليابانيين إذن بالسفر إلى كندا والمكسيك، حيث كان بإمكانهم لاحقا الدخول إلى الولايات المتحدة براً بطرق غير قانونية.[16]

والجدول التالي يبين بالأرقام أعداد المهاجرين اليابانيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وجزيرة هاواي خلال الفترة (1860-1950) علما أنه قبل عام 1870 لم يكن هناك وجود لليابانيين في الولايات المتحدة، وأول إحصاء سكاني شمل جزيرة هاواي كان في عام 1900، أي بعد انضمامها كولاية أمريكية، وقبل ذلك لا توجد أية إحصائيات تشير إلى أعدادهم هناك.[17]

جدول رقم (1): أعداد المهاجرين اليابانيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية 1870-1950

السنة	المجموع	جزيرة هاواي	في الولايات المتحدة
1870		-	55
1880		-	148
1890		-	2.039
1900	85.437	61.111	24.326
1910	151.832	79.675	72.157
1920	220.284	109.274	111.010
1930	278.465	139.631	138.834
1940	284.852	157.905	126.947
1950	326.366	184.598	141.768

العلاقات الأمريكية –اليابانية قبل عام 1941

شكلت اتفاقية (الجنتلمان) 1907 وانعكاساتها على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين اليابان والولايات المتحدة، والزيارة التي قام بها الوفد الياباني إلى نيويورك ولقائه الودي بالرئيس روزفلت، للتباحث بشأن العلاقات الاقتصادية والهجرة بداية جيدة لعلاقات ودية بين البلدين،[18] ففي تشرين الثاني 1908 وقع الجانبان الياباني والأمريكي اتفاقية (روت تاكاهيرا) Root Takahira Agreement والتي نصّت على توثيق العلاقات التجارية بين البلدين في المحيط الهادئ، والمحافظة على سياسة الباب المفتوح، ودعم واحترام وحدة الصين واستقلال أراضيها، وضرورة مراعاة كل طرف لمصالح الطرف الآخر في المنطقة.[19]

وكان لاستمرار حظر الهجرة الصينية الى الولايات المتحدة الأمريكية، وقوانين منع الاختلاط بين الأجناس Anti miscegenation Law وهجرة المرأة اليابانية، وانضمام هاواي رسميا كآخر ولاية من اتحاد الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1900 حيث كان قرابة 62 ألف ياباني يعيشون هناك، والسماح لهم بدخول باقي الولايات المتحدة بدون تأشيرة، عوامل باتجاه تشكيل

مجتمع ياباني متسارع النمو، فعلى سبيل المثال تشير إحصائيات السكان لولاية كاليفورنيا إلى أن عدد اليابانيين ارتفع من 10.000 في عام 1900 إلى 94.000 في عام 1940.[20]

كان أكثر ما يميز الأقلية اليابانية في أمريكا في النصف الأول من القرن العشرين، بأنها ناجحة عمليا وبكل المقاييس، فالروابط الاجتماعية بين الأفراد وثيقة جدا، والعمال يكدّون لإتقان عملهم على الرغم من تدني مستوى أجورهم، حيث لم تتجاوز أجرة العامل الياباني في أحسن الأحوال 18 دولاراً في الشهر مقارنة ب 35 دولار لنظرائهم من العمال البيض،[21] ومشاريعهم وصفت بالأكثر إنتاجية، ولعلّ احصائيات ادارة المعونة الطارئة الفيدرالية خير برهان، اذ أشارت تقاريرها الى أنه لا يوجد يابانيون يتلقون مساعدات طارئة ضمن برنامج المساعدات المقدمة لمن لا يجدون عملا، في حين بلغت نسبة البيض الذين يتلقون تلك المساعدة 11% والسود 22% والصينيون 14%.[22] وهذه ميزات جعلت السكان البيض يضيّقون عليهم، سواء من خلال سياسة العزل الاجتماعي، أو منظومة القوانين التي حدّت من نمو أعمالهم، ويعتبر قانون تملك الأجانب للأراضي الذي أصدرته ولاية كاليفورنيا في عام 1913 California's Alien Land Law مثالا على تلك المثبّطات، حيث حدّد القانون مدة استئجار الأراضي للغرباء ب 3 سنوات فقط، وفي عام 1920 منع القانون تملك اليابانيين للأراضي أو استئجارها نهائيا، على اعتبار أنهم غير مؤهلين لنيل الجنسية.[23] لكن المجتمع الياباني تمكن من تجاوز تلك العقبة عن طريق نقل تلك الأراضي إلى أبنائهم من الجيل الثاني، الذين ولدوا على أرض الولايات المتحدة الأمريكية،[24] بسبب نيلهم الجنسية الأمريكية بحكم الولادة، ومنهم من حصل على الجنسية بسبب جنسية أبناءه، ومنهم من لم يحصل على الجنسية الأمريكية وبقي يحمل حق الإقامة في الولايات المتحدة الأمريكية.[25]

شكّل انتصار اليابان على روسيا في عام 1905 خوفا لدى الأمريكيين من إمكانية تمدد اليابان باتجاه الساحل الغربي للولايات المتحدة، بدعم وتأييد من اليابانيين المقيمين في هاواي وولايات الساحل الغربي (كاليفورنيا، واشنطن، أوريغون) والذين لم يتمكنوا طيلة تلك السنين من إثبات ولائهم للولايات المتحدة الأمريكية، بل ساد اعتقاد لدى السكان البيض بان هؤلاء اليابانيون مجرد جواسيس لبلدهم، وان ولائهم ما زال لإمبراطوريتهم الناشئة، وبذلت جهود شعبية حثيثة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي ليشمل قانون استبعاد الصينيين اليابانيون كذلك، إلا أن تلك الجهود فشلت، بسبب حرص الحكومة الأمريكية على إبقاء العلاقات الدبلوماسية مع اليابان حسنة ومستقّرة، ومع ذلك استمرت النظرة إلى المجتمع الياباني الأمريكي نظرة تهديد أكثر منها نظرة احترام، فمن الناحية الأمنية اعتبرت اليابان القوة الوحيدة القادرة على تحجيم النفوذ الأمريكي في المحيط الهادئ، واحتلال القاعدة الأمريكية المتقدمة في الفلبين، والبعض ذهب الى أبعد من ذلك حين اعتبر اليابان تخطط لغزو ساحل كاليفورنيا بدعم وتنسيق مع اليابانيين المقيميين هناك.[26] أما من الناحية الاقتصادية فكانت مصالح العمال والتجار البيض مهددة بفعل

ازدياد حجم النشاط التجاري لليابانيين الذين نشطوا في مجال الزراعة، حيث بلغ عدد العاملين في الزراعة في ولاية كاليفورنيا وحدها في عام 1909 حوالي 30 ألف ياباني، وكذلك عملوا في المناجم والسكك الحديدية والتعليب وتكرير الملح، وامتلكوا محال للبقالة وغسيل الملابس ومكاتب لإقراض الأموال والمقامرة، وكثير منهم عمل في الخدمات المنزلية لدى السكان البيض، وكان لقبولهم بأجور متدنية أن جعل العمال البيض ينظرون اليهم على أنهم مصدر تهديد لهم وطالبوا بطردهم، حيث تشكلت في عام 1907 رابطة استبعاد الآسيويين Asiatic Exclusion League ضمّت حوالي 231 فرعاً شكّل العمال 84% من أعضاءها.[27]

بدخول اليابان الحرب العالمية الأولى 1914-1918 حليفا للولايات المتحدة، خفّت حدة الكراهية تجاه اليابانيين الأمريكيين إلى الحد الأدنى، نظرا لحاجة المصانع الأمريكية التي انتعشت بفعل الحرب إلى الأيدي العاملة، ولكن بانتهاء الحرب سرعان ما عادت موجة الكراهية تنشط في أوساط المجتمع الأمريكي، تحت شعار (أمريكا للأمريكيين)[28] وأخيرا تكلّلت دعوات السكان البيض لمزيد من التقييدات على هجرة اليابانيين وغيرهم من دول أوروبا الشرقية بإصدار الكونجرس الأمريكي قانون الهجرة لعام 1924، الذي حدّد نسبة المهاجرين من أي دولة بما لا يتجاوز 2% فقط من مجموع السكان الأصليين، وعدم السماح لأي مهاجر جديد من دخول الأراضي الأمريكية ممن هم غير مؤهلين للحصول على الجنسية وفقا لقانون سنة 1790.[29] وسمح ل 100 ياباني بالهجرة إلى الولايات المتحدة في العام الواحد، وأصبح غير مسموح حتى لأبناء وزوجات اليابانيين المقيمين في الولايات المتحدة من الهجرة واللحاق بهم، وبالتالي أصبحت اتفاقية الجنتلمان لعام 1907 لاغية،[30] وهو ما اعتبرته اليابان حسب صحافتها المنشورة آنذاك بمثابة إعلان حرب،[31] وفي عام 1920 صدر في كاليفورنيا قانون يمنع زواج البيض من السود ومن أبناء العرق المنغولي Mongolians وهذا يشمل الصينيين واليابانيين.[32]

لم تتمكن سياسة الباب المفتوح Open Door Policy التي تبنتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى من الصمود أمام أطماع اليابان التوسعية، إذ شكل إقليم منشوريا والموانئ الصينية وكوريا والفلبين وجزر المحيطين الهادئ والهندي أهدافا للإستراتيجية العسكرية التوسعية التي تبنتها اليابان منذ انتهاء الحرب، إذ أصرّت اليابان في مفاوضات مؤتمر الصلح في فرساي Versailles في عام 1919 على السيطرة على كامل الجزر والمستعمرات الألمانية في المحيط الهادئ، ووافقت الولايات المتحدة مكرهة على منح اليابان العديد من الامتيازات في الصين، وتحديدا ميناء شانتونج Shantung الهام.[33] وكان ذلك اعترافا أمريكيا بشكل خاص ودوليا بشكل عام بوضع متميز لليابان في الصين، على الرغم من إقرار الجميع بأهمية المحافظة على وحدة واستقلال الأراضي الصينية، وتوقيع اليابان على معاهدة واشنطن البحرية Washington Naval Conference في عام 1922 بهدف الحد من التسلح البحري.[34]

لم تصل الخلافات الأمريكية اليابانية درجة الصدام المسلح على الرغم من استمرار تحرش اليابان بالصين، وحين وقع زلزال كانتو الشهير Great Kanto Earthquake في اليابان في عام 1923، هبّت الولايات المتحدة لنجدتها وقدّمت مساعدات إنسانية ومواد إغاثة، وحصلت اليابان على قرض من الحكومة الأمريكية لإعادة إعمار ما دمره الزلزال، الذي ذهب ضحيته اكثر من 150 ألف ياباني، ودمّر مدن مثل طوكيو Tokyo ويوكوهاما Yokohama وتبع ذلك تعاون اقتصادي بين البلدين في مجالات الطاقة الكهربائية، وتصنيع السيارات، والمحركات وتوريد النفط والمعادن، وبدأت كبرى الشركات الأمريكية بفتح فروع لها في اليابان، وتوافد العديد من رجال الأعمال اليابانيون على مدينة نيويورك بحثا عن فرص استثمارية.[35]

شهد العالم في عام 1929 أزمة اقتصادية خانقة، وكانت اليابان من أكثر الدول تأثرا بحالة الكساد الكبير التي فرضتها طبيعة الأزمة، حيث أُغلقت الأسواق أمام انسياب بضائعها، بسبب سياسة الحماية الجمركية التي انتهجتها الولايات المتحدة في عام 1930، وبريطانيا في العام التالي، مما جعل الاقتصاد الياباني يترنّح بسبب العجز الكبير في ميزان مدفوعاتها، وحاجتها الملحّة لاستئناف بناء مشاريعها التي باشرت في تشييدها بعد الحرب العالمية الأولى، وهو ما دفعها إلى الانسحاب من مؤتمر لندن البحري London Naval Treaty[36] وفي العام التالي قامت باحتلال إقليم منشوريا، ثم وفي عام 1933 ظهر الخلاف واضحا بين الدول الكبرى مما دفع باليابان إلى إعلانها الانسحاب من عصبة الأمم، مما شكل نقطة تحول بارزة في العلاقات الأمريكية اليابانية، إذ لم يعد أمام اليابان مخرج من أزمتها الخانقة سوى التوجه غربا واحتلال الصين، وهو ما بدأت تعمل علية غير آبهة بالتحذيرات الغربية والأمريكية بدأً من عام 1937.[37] مرتكبة جرائم فضيعة بحق السكان المدنيين مثل مذبحة نانكينغNanking Massacre التي سلّط الإعلام الغربي والأمريكي الضوء عليها، بوصفها جرائم حرب ذهب ضحيتها أكثر من 200.000 مواطن صيني.[38]

في أيلول 1939 اشتعلت الحرب العالمية الثانية، وفي تشرين الثاني 1939 أقرّت الولايات المتحدة مبدأ (ادفع واحمل) Cash and Carry في تعاملاتها التجارية مع الدول المتحاربة، بحيث اشترطت الدفع مسبقا، وأن تنقل البضائع بسفن غير أمريكية، لكن غلبة دول المحور وتهديدها الحقيقي لبريطانيا جعل الولايات المتحدة ومن خلال مؤتمر هافانا لعام 1940 تعلن دعمها وتأييدها لبريطانيا وباقي دول الحلفاء، وانتهجت مبدأً جديداً في التعاملات التجارية، يسمح بالقروض والتأجير والإعارة Lend – Lease Act، والذي سمح للولايات المتحدة بإرسال المساعدات العسكرية الهائلة والمواد الغذائية لبريطانيا، سواء على شكل مساعدات أو قروض مؤجلة، وبالمقابل قامت بتجميد الأصول اليابانية في الولايات المتحدة، ومنحت الصين قرضا ضخما لتمكينها من الوقوف بوجه اليابان.[39]

استمرت اليابان في سياستها التوسعية مسببة اضطراباً في ميزان القوى في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وإزاء تلك الاستفزازات المتبادلة، لم تمتلك الولايات المتحدة - التي لم تكن مستعدة بعد لدخول الحرب - سوى التضييق على اليابان بحصار ناعم، عن طريق وقف إمدادها بالطائرات ووقودها، وقطع الغيار، والمعدات والآليات،[40] وهو ما اعتبرته اليابان من طرفها بمثابة عدوانا عليها، وحتى عام 1940 وبسبب العقود المبرمة مسبقا، استمرت الولايات المتحدة بتزويد اليابان بالنفط الخام فقط، لكن سقوط فرنسا واستسلامها للجيش الألماني في 14 حزيران 1940 شجّع اليابان على السيطرة على كامل المستعمرات الفرنسية في الهند الصينية، فقامت الولايات المتحدة في صيف عام 1941 بوقف إمداد اليابان بالنفط بشكل كامل، مما دفع اليابان لغزو الهند الشرقية الهولندية للحصول على النفط، وبدأت بالتجهيز لاحتلال الفلبين، القاعدة الأمريكية المتقدمة في المحيط، ووصلت حالة التوتر بين البلدين أن وضعت كلا منهما خطة طوارئ في حالة اندلاع الحرب بينهما.[41]

جاءت تقديرات القيادة العسكرية اليابانية بشأن تجميع الأسطول الأمريكي ونقله من قاعدته في سان دييغو San Diego على الساحل الغربي لكاليفورنيا إلى ميناء بيرل هاربر- هاواي - في المحيط الهادئ، كخطوة أمريكية باتجاه إعلان الحرب والهجوم على اليابان، وكرد فعل استباقي وفي صبيحة يوم 7 كانون أول 1941 شنّت مئات الطائرات اليابانية المحمولة على متن حاملات الطائرات ومجموعة من الغواصات، هجوما كاسحا على الميناء الأمريكي في بيرل هاربر، مُلحقة بالأمريكيين خسارة صادمة، حيث فقدوا أكثر من 2.400 شخص و1.178 جريح، وتم تدمير وإغراق 8 بوارج حربية و188 طائرة، وغيرها من المنشآت الحربية، مقابل خسائر بسيطة في القوّة المهاجمة، وفي اليوم التالي أعلن الرئيس الأمريكي روزفلت الحرب على اليابان.[42]

تداعيات الحرب على الأقلية اليابانية في الولايات المتحدة 1941-1945

كان الهجوم الياباني حدثا صادما للأمريكيين على المستويين العسكري والاجتماعي، بسبب فداحة الضربة والخسائر الناجمة عنها، وبسبب قربها من الساحل الغربي للولايات المتحدة، حيث يقطن قرابة 300.000 أمريكي - ياباني في هاواي وولايات الساحل الغربي، في حين كان أبعد ما ذهبت إليه التوقعات الأمريكية قيام اليابان بهجوم على قواعدها العسكرية المتقدمة في المحيط الهادئ، مما استدعى حلولا سريعة لمعالجة الموقف، والمتتبع لسير الأحداث يجد دليلا على أن غالبية السكان البيض توجسوا خيفة من الأقلية اليابانية في وقت سابق على الهجوم، ففي رسالة تعود لتاريخ 18 آب 1941 أي قبل الهجوم على بيرل هاربر بأربعة أشهر، بعث النائب عن ولاية ميشيغان Michigan رسالة إلى الرئيس روزفلت يطلب فيها احتجاز 10.000 ياباني في هاوي كرهائن لحين التثبت من النوايا اليابانية،[43] وبدأت الصحف تشن هجوما على اليابانيين الأمريكيين

بواصفة إياهم بالجواسيس لبلدهم، وذهبت إلى أبعد من ذلك حين أوردت معلومات عن قيام مجموعات منهم برصد تحركات الجيش الأمريكي، وتصوير المواقع الحسّاسة، مثل أحواض بناء السفن، وأشارت بعض التقارير الصحفية إلى وجود قوارب صيد يملكها يابانيون أمريكيون صمّمت لتكون قنابل ضد السفن الحربية، ومنهم بحّارة يمضون أوقاتا طويلة في المياه القريبة من الساحل دون أن يكون هدفهم الصيد، وتساءلت التقارير الصحفية عن السبب باقتناء اليابانيين الأمريكيين لأنتينات راديو قادرة على استقبال البث الياباني، إلا إذا كانت طريقة للتجسس، وامتلأت الصحف بصور لشباب يابانيون يرتدون قبعات تغطي أنصاف وجوههم متسائلة عن السبب في ذلك، إلا اذا كانوا يتجسّسون لصالح بلدهم.[44] وكذلك أوردت بعض الصحف تقارير عن قيام المزارعين اليابانيين بتسميم منتجاتهم وارسالها الى المستهلكين الأمريكيين، مما استدعى السلطات فحص 200 عينة من تلك المنتجات وثبت أنها سليمة تماما.[45]

وكرد فعل أولي قامت 15 شخصية من رجال أعمال وقيادات مجتمعية متميزة من أصول يابانية في ولاية كاليفورنيا بتوجيه رسالة إلى الرئيس الأمريكي عبرّوا فيها عن رغبتهم الصادقة بالعيش في الولايات المتحدة بسلام، وفق النظم والمبادئ الديمقراطية التي تعلموها على الأرض الأمريكية، وأن ولائهم سيظل للولايات المتحدة، بصرف النظر عن موقف وطنهم الأم،[46] إلا أن الهجوم على بيرل هاربر بدّد أية محاولات، وأخمد أية أصوات دعت حينها لمعاملة الأقلية اليابانية كمواطنين أمريكيين وفق مقتضيات الدستور الأمريكي، ففي اليوم التالي على الهجوم قام مكتب التحقيقات الفيدرالي باعتقال 1.291 ناشط ياباني من الجيل الأول، وبدأت السلطات المحلية في الولايات الغربية بحملة اعتقالات عشوائية، طالت المواطنين من أصول يابانية، وجمّدت حساباتهم البنكية، وأغلقت أعمالهم وشلّت تجارتهم،[47] وفي 13 شباط اجتمع ممثلو الولايات الغربية في الكونجرس، وبعثوا برسالة إلى الرئيس الأمريكي طالبوه بسرعة إخلاء المواطنين من أصول يابانية،[48] وبدأت أخبار متضاربة ترد إلى المواطنين حول هجوم ياباني وشيك على ولايات الساحل، وأن الأمريكيين اليابانيين متورطين باستعدادهم لتقديم الدعم للقوات المهاجمة، خاصة بعد التضخيم الإعلامي لحادثة مساعدة السكان للطيار الياباني الذي أسقطت طائرته في هاواي أثناء الهجوم على الميناء.[49]

بانقضاء الأسبوع الأول من إعلان اليابان الحرب على الولايات المتحدة، كانت قد تشكلت موجة سخط شعبية عارمة تجاه كل اليابانيين المقيمين على الأرض الأمريكية، سواء كانوا مواطنين يحملون الجنسية الأمريكية أو مقيمين بشكل قانوني، وساد شعار لدى العامة ولدى النخب السياسية والعسكرية بأن الياباني يظل ياباني (A Jap is a Jap) وكان من أبرز المنادين باتخاذ إجراءات حازمة تجاه الأقلية اليابانية، ومن الأصوات المسموعة التي ضغطت على الإدارة الأمريكية لاتخاذ إجراءات أمنيّة احتياطية، بعزل اليابانيين في ولايات الساحل الغربي، بصرف النظر

عن حملهم للجنسية الأمريكية الجنرال جون ديوايت John DeWitt قائد قيادة الدفاع الغربية أثناء الحرب العالمية الثانية، وامتلأت المحال والأماكن العامة والمنازل والشوارع بملصقات عنصرية ضد اليابانيين.

وإزاء حالة الفزع والارتباك والسخط تلك، استجاب الرئيس روزفلت بتاريخ 19 شباط 1942 بإصدار القرار التنفيذي رقم 9066[50] الذي خوّل القيادة العسكرية تعيين أيّة مناطق تراها ضرورية كمناطق عسكرية، ومنحها سلطة احتجاز واستبعاد وترحيل الأشخاص الذين ترى بوجودهم في تلك المناطق تهديدا للأمن القومي دون محاكمة، وفي 25 شباط أصدرت قيادة الأسطول الأمريكي أمراً إلى سكان الجزر القريبة من سان فرانسيسكو– كاليفورنيا من الأصول اليابانية بمغادرة مناطقهم خلال 48 ساعة، وبعدها بيومين وأثناء انعقاد لجنة من الكونجرس في مدينة سياتل، أعلن حاكم ولاية ايداهو Idaho موافقته استقبال اليابانيين الأمريكيين في ولايته، شريطة أن يكونوا في معسكرات احتجاز، وتحت حراسة القوات المسلحة.[51] وفي 2 آذار 1942 واستنادا إلى سلطاته العسكرية زمن الحرب، أصدر الجنرال ديوايت مرسوما أعلن من خلاله المناطق الساحلية في ولايات كاليفورنيا وواشنطن وأريجون وجزء من أريزونا مناطق عسكرية، وأن هناك حاجة لترحيل سكانها ذوي الأصول اليابانية،[52] وفي 18 آذار 1942 أصدر الرئيس الأمر التنفيذي رقم 9102 والمتضمن تأسيس سلطة مستقلة لإعادة توطين ورعاية المهجرّين War Relocation Authority وخصص لها موازنة قدرها 5.5 مليون دولار،[53] وفي 21 آذار صادق على قانون رقم 503 الذي اعتبر عدم الانصياع للقرار التنفيذي رقم 9066 جريمة فيدرالية، وفي اليوم التالي بدأت السلطات العسكرية بالإشراف على ترحيل الأمريكيين اليابانيين من مدينة لوس أنجلوس، ونقلهم إلى مركز مانزنار Manzanar في شرق ولاية كاليفورنيا.[54] وبدأت الأوامر تصدر تباعا من الجنرال العسكري ديوايت، مطالبة جميع المواطنين والمقيمين من أصول يابانية بإخلاء منازلهم، وغالبا ما كانت مهلة الإخلاء لا تتجاوز يومين إلى ثلاثة أيام، وسط حالة من التأييد الشعبي لتلك الإجراءات العسكرية الصارمة، متزامنة مع إصدار تعليمات مشدّدة للسكان البيض، بعدم إيواء أو التستر على أي مواطن من أصل ياباني، وعدم استقبال أي عائد من اليابان حتى وأن كان يحمل الجنسية الأمريكية، وتم تحديد 10 مراكز في عدة ولايات لإيوائهم.

خريطة رقم (1): المناطق التي اعتبرت عسكرية وتم اخلاء اليابانيين الأمريكيين منها مع إشارة لأماكن مراكز التوطين

جدول رقم (2): أسماء مراكز التوطين حسب الولايات، وتاريخ بدء استقبال المهجّرين وأعداد الوافدين إليها.[55]

CAMP LOCATION	POPULATION	DATE OPENED
Amache, Colorado	7,318	Aug. 27, 1942
Gila River, Arizona	13,348	July 20, 1942
Heart Mountain, Wyoming	10,767	Aug. 12, 1942
Jerome, Arkansas	8,497	Oct. 6, 1942
Manzanar, California	10,046	Mar. 21, 1942
Minidoka, Idaho	9,397	Aug. 10, 1942
Poston, Arizona	17,814	May 8, 1942
Rohwer, Arkansas	8,475	Sept. 18, 1942
Topaz, Utah	8,130	Sept. 11, 1942
Tule Lake, California	18,789	May 27, 1942

مراكز التوطين: النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية:

إن الدراسة الموضوعية لطبيعة حياة نزلاء مراكز التوطين خلال أكثر من 4 سنوات، تستلزم التوفيق بين الكثير من التناقضات ما بين التقارير الحكومية من جهة، وبين شهادات النزلاء

أنفسهم، ففي حين ركّزت التقارير الحكومية في غالبيتها على الخدمات التي قدمتها الحكومة لما يزيد عن 112 ألف نزيل،[56] والموازنة الهائلة التي أنفقت لإدامتها وتوفير مستلزمات الحياة اليومية، نجد أن كتابات ومذكرات النزلاء أنفسهم سلّطت الضوء على النقص والمعاناة التي لاقوها طيلة فترة احتجازهم،[57] مستندين إلى الانتهاكات الصارخة لحقوق المواطن التي كفلها الدستور الأمريكي، ووثيقة الحقوق المدنية، والتي تم تجاهلها تماما فيما يتعلق بحالة اليابانيين الأمريكيين خلال الحرب، وإذا كان الدستور الأمريكي وكذلك وثيقة الحقوق المدنية قد كفلا للمواطن الحق في عدم الاعتقال القسري، وأن له الحق في التعبير والتملك، وحرية التنقل والمغادرة والعودة، فإن جميع الإجراءات التي اتخذت تشكل خرقا واضحا للدستور. بالإضافة إلى أن هناك تفاوتا في المعاملة بين مركز وآخر، وكذلك في الخدمات المقدّمة، وفي الغالب يمكن رصد المواضيع التالية كقواسم مشتركة بين مختلف المراكز:

الناحية الأمنية:

فيما يتعلق بالمناطق خارج مراكز التوطين، فقد أُنيط باالسلطات العسكرية صلاحية مرافقة المهجّرين والإشراف على إخلائهم للمنازل، وانتشرت الدوريات الأمنية في الشوارع والأحياء، للتأكد من امتثال المواطنين من أصول يابانية بأمر المغادرة إلى مراكز التوطين، مع صلاحية اعتقالهم وترحيلهم بشكل قسري،[58] وبمجرد وصولهم إلى المركز، كانت السلطات العسكرية مكلّفة بحراسته، وهناك سياج مفروض حول كامل المركز، مع صلاحية إطلاق النار على كل من يحاول التسلل خارجاً، وجرت أكثر من مرّة حالات إطلاق نار على متسللين،[59] أما من تُوجّه له تهمة ممارسة نشاطات تخريبية، أو الإساءة للأمن الوطني، أو تهديد المصالح الأمريكية، فيرسل إلى محكمة عسكرية مختصة، ويتم احتجازه في سجن خاص خارج المركز، وأشارت تقارير سلطة إعادة التوطين إلى أنه لم يتم إدانة أي مواطن أو مقيم من أصول يابانية بأي من تلك التهم خلال سنوات الاعتقال.[60] أما الأمن الداخلي فكان منوط بالمؤهلين من السكان، يرأسهم ضباط ومساعدين من البيض، وعادة ما يتم التعامل مع الجنح الخفيفة داخل المخيم، وينظر فيها مدير المركز، أو من خلال لجنة أمنية مُشكّلة من السكان أنفسهم برئاسة إدارة المركز، وكانت أحكامها تتراوح بين السجن داخل المركز، أو التكليف بأعمال شاقة أو الغرامة، وكانت صلاحية اللجنة الحكم بما لا يتجاوز 3 أشهر،[61] وكان يمنع على النزلاء اقتناء أجهزة التصوير أو البث الإذاعي. أما الجرائم فيتم تحويل مرتكبيها إلى محكمة الولاية، وكان من حق السلطات العسكرية وعملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي الدخول وفي أي وقت إلى المركز، ولهم صلاحية التفتيش والتحقيق.[62]

الناحية الاجتماعية:

لم تكن مراكز إعادة التوطين تمتلك الخصائص والوسائل التي يمتلكها الإنسان العادي في بيته، ولكنها من وجهة نظر القائمين عليها، كانت كفيلة بتوفير الحد الأدنى أو المتوسط من مستلزمات الحياة، حيث اشتمل المركز على مجموعة من المخازن الكبيرة Barracks خالية من التمديدات الصحية أو مستلزمات الطبخ، أسقفها مغطاة بالصفيح، وكل مخزن يشكل وحدة مفتوحة مستقلة، لا يوجد فيه أيّة حواجز، وعادة ما سكنت العائلة المكونة من 5-6 أشخاص بجزء منه، وبمساحة لا تتجاوز 20*25 قدم. أما غير المتزوجين، أو الذين لا يملكون عائلة، فكانوا يسكنون في مخازن مخصصة.[63] والأثاث الوحيد الذي زوّدت الحكومة به تلك المخازن، عبارة عن شراشف وبطانيات وسخان ماء، وفي نهاية كل مخزن حمامات ومغاسل محدودة العدد، غالبا ما تشاركها 250 شخص تقريباً، أما الطعام فعلى نفقة الحكومة، حيث يتم تقديم وجبات للنزلاء بما لا يتجاوز 40 سنت للشخص في اليوم الواحد، وكان الطبخ يتم من قبل السكان أنفسهم، وتقدّم الوجبات بمكان مخصص أشبه بالكافتيريا يتسع لقرابة 250-300 شخص.[64] وتم تخصيص جزء من مساحة المركز لزراعته بالخضار، للمساهمة في حاجات السكان الغذائية، واشتمل برنامج الزراعة كذلك على تربية الطيور الداجنة والخنازير، والمواشي، والجميع يحصل على حصص متساوية من الغذاء.[65]

أما العناية الصحية فكانت مسؤولية إدارة المركز وبالمجّان، حيث بني مركز صحي في كل مركز اعتقال، وكان الأطباء والممرضين ومساعدي التمريض الذين يقدمون الخدمات الصحية معظمهم من سكان المركز، أما الذين يطلبون عناية صحية خاصة أو غير متوفرة حسب معايير المركز، فيتوجب عليهم الدفع، وكانت إدارة المركز تقوم بالتفتيش الدوري، وتفرض شروطا صحية لمنع انتشار الأمراض.[66]

وفي مجال التعليم احتوت غالبية المراكز على مدارس ثانوية، ولاحقا تم تخصيص أجزاء من المخازن كصفوف للمرحلة الابتدائية، وتمّ اختيار المعلمين بالتنسيق مع سلطات التعليم في كل ولاية، غالبيتهم من المقيمين أنفسهم، وتم منع التعليم باللغة اليابانية في كافة مراكز إعادة التوطين.[67] ولم يكن هناك تعليم عالي جامعي، حيث منع الطلاب الذين أنهوا دراستهم الثانوية من مغادرة المركز للالتحاق بالجامعات، وكذلك تم منع من قطعوا دراستهم وأجبروا على الإقامة في المراكز من العودة الى جامعاتهم، وفي حالات خاصة سمح للطالب الذي انقطع عن دراسته الجامعية بمغادرة المركز بعد حصوله على موافقة الجامعة أو المعهد الذي ينتسب إليه، وكذلك موافقة السلطات الأمنية والمنظمات المدنية المجتمعية في الولاية التي تتبع اليها تلك الجامعة أو المعهد، وهي إجراءات معقّدة وطويلة وقليلة الحدوث.[68] وكجزء من النظام التعليمي، تم عمل

برنامج تدريب مهني في كل مركز، بما يتلاءم مع حاجات المركز، بالتنسيق مع إدارة التوظيف للبالغين، بهدف تجهيز الشباب للعمل داخل المركز أو خارجه في حالات خاصة، وركّز برنامج التدريب المهني اهتمامه في مجالي الزراعة والصناعة.[69]

أما الناحية الدينية فغالبا ما سُمح للمقيمين في المركز بممارسة شعائرهم الدينية، سواء كانت مسيحية أو بوذية، أو الشنتو، وتشير بعض الدراسات الى أنه وخلال الحرب العالمية الثانية كان ما لا يقل عن 68% من اليابانيين الأمريكيين غير مسيحيين.[70] لكن الحكومة لم تقم ببناء كنائس أو معابد داخل المراكز، بل استخدمت بعض المخازن الكبيرة لتأدية ذلك الدور، ومعظم الواعظين كانوا من سكان المركز، ولم تدفع لهم الإدارة أية أجور أو تقدم لهم أيّة امتيازات.[71] واشتملت غالبية المراكز على مساحة مخصصة لقيام السكان بأنشطتهم المدنية، وأماكن عامة للجلوس، وممارسة نشاط الخدمة العامة كالصليب الأحمرRed Cross وجمعية الشباب المسيحية Young Men's Christian Association وجمعية الشابات المسيحيات Young Women Christian Association وشباب الكشافة Boy Scouts وبعض الأنشطة الرياضية، وكل ذلك تحت إشراف إدارة المركز.

الناحية الاقتصادية:

تشير تقارير سلطة إعادة التوطين السنوية وبرامج عملها إلى حرصها الكبير على التخفيف من العبء المالي عن السلطات الحكومية ما أمكن، من خلال مساعدة السكان على إعالة أنفسهم، والاعتماد على الذات، والتكيف مع الظروف الحربية الطارئة، بإعطاء كل فرد قادر على العمل ويملك سجلا حسنا من الناحية الأمنية الفرصة للعمل في قطاع الزراعة أو الصناعة أو الخدمات الإدارية داخل المركز وخارجه في بعض الأحوال.[72]

شكلت المزارع وقاعات الطعام والمستشفيات والمراكز الصحية وموظفو الأمن الداخلي وعمّال البناء وصيانة الطرق والصيانة والنظافة والأعمال المكتبية، أنشطة لاستثمار الطاقات البشرية لسكان المركز، وكان يدفع لهم أجرا حوالي 16 دولار مقابل 44 ساعة عمل في الأسبوع، أما المتدربون والعمال غير المهرة فكانت أجرتهم 12 دولار، في حين بلغت أجرة العمال المهرة أو الذين يتولون أعمالا فيها خطورة 19 دولار، وعادة ما كانت إدارة المركز تزوّد العمال بملابس عمل لهم وملابس بسيطة لذويهم،[73] وبالبحث عن معدل أجور العمال البيض في تلك الفترة لنفس الأعمال وفي الظروف الاعتيادية فقد بلغت أجرة العامل 86 دولار أسبوعياً.[74]

وبسبب النقص الكبير في الأيدي العاملة في المصانع الأمريكية، التي حرصت على تلبية متطلبات الحرب، فقد منح بعض العمال اليابانيين المقيمين في المراكز أحيانا إذنا لمغادرة المركز والعمل خارجه، وكانت تلك العملية تتم بعد سلسلة طويلة من الإجراءات والمخاطبات الأمنية ما

بين إدارة المركز ومكتب العمل والعمال من جهة، وبين المرشحين لنيل الوظائف في مختلف الولايات من جهة أخرى، حيث يبعث مكتب التحقيقات الفيدرالي توصية بأن المتقدم لشغل الوظيفة حسن السلوك، ولا يشكل خطراً على المجتمع الذي ينوي العمل فيه، ومن ثم تقوم الجهة الراغبة بتوظيف العامل بتقديم كفالة، تضمن من خلالها التواصل مع السلطات الحكومية المختصة بشأن سلوك العامل، وضرورة أن يثبت العامل مكان إقامته، وعدم تغييره إلا بإذن رسمي، ورفع تقارير دورية إلى لجنة القوى العاملة الحربية War Manpower Commission.[75]

أما فيما يتعلق بالخدمة في القوات المسلحة والمشاركة في الحرب، وعلى الرغم من سياسة العزل والإقصاء فقد كان على حاملي الجنسية الأمريكية من اليابانيين أن يلتحقوا بالقوات المسلحة حسب قانون التجنيد العام، والقرار اللاحق الذي اتخذه الرئيس روزفلت في مطلع عام 1943 بالسماح لليابانيين بالخدمة في القوات المسلحة،[76] وخلال سنوات الحرب التحق بالخدمة العسكرية حوالي 33 ألف ياباني أمريكي، خدموا كمترجمين وأطباء وممرضين ومحققين، وتم إلحاق غالبيتهم بالجبهات الأوروبية، وكان من بينهم 142 امرأة تطوّعن للخدمة، إلا أنهم منعوا من الخدمة كطيارين، وبلغ مجموع من احتجّ ورفض الخدمة العسكرية من اليابانيين الأمريكيين 293 شاب، أدين منهم 54 فقط بعد المحاكمة، وحتى الذين رفضوا الخدمة العسكرية فقد برّروا استنكافهم عن أداء الخدمة بالطريقة التي يعاملون بها هم وعائلاتهم في مراكز التوطين.[77]

ولضمان حصول المقيمين في المركز على بعض السلع الأساسية التي يحتاجونها مقابل الثمن، فقد أُنشأ في كل مركز سوقاً استهلاكية كبيرة، اشتملت على سوق تجاري ومحل للحلاقة ومصلح أحذية، وبعض الخدمات الاعتيادية اليومية مما لا توفره السلطات، وهنا تجدر الإشارة إلى أن نزلاء المراكز وبسبب حالة الارتباك والسرعة في إجراءات ترحيلهم، لم يتمكنوا من أخذ احتياجاتهم من منازلهم، حيث لم يكن يسمح لهم بحمل أية مقتنيات سوى الشخصية فقط، أما ممتلكاتهم خارج المركز، واستنادا إلى تقديرات سلطة إعادة التوطين، فان ما تركه اليابانيون ورائهم من مساكن وأثاث ومحال تجارية ومكاتب ومزارع قُدّرت قيمتها بحدود 400 مليون دولار، علما أن كثير منهم تمكن من بيع ممتلكاته بثمن بخس قبل ترحيله، والبعض منهم قام بتخزين وتأمين ممتلكاته على أمل العودة سريعا.[78]

يحتوي الأرشيف الوطني الأمريكي وكذلك رابطة اليابانيين الأمريكيين على آلاف الصور والوثائق لمنازل وسيارات ومطاعم أغلقها أصحابها واكتفوا بكتابة عبارة (للبيع أو التأجير) ومنهم من كتب عبارة (أنا أمريكي وسأعود قريبا)،[79] وحين وجدت ولايات الساحل الغربي أن هناك بعض المشاريع الإنتاجية الهامة كالمزارع مثلا مملوكة لمواطنين محتجزين، فقد تأسّست مكاتب مهمتها التواصل مع المالكين بهدف بيعها أو تأجيرها، ووجد في كل مركز ضابط ارتباط مهمته

التنسيق بين الراغبين بالشراء، وبين المالكين الراغبين بالبيع، وانحصرت مهمة تلك المكاتب بترتيب الصفقات دون أن يمتلكوا سلطة إجبار المالك على البيع، لكن الواقع أن غالبية المالكين اضطروا لبيع ممتلكاتهم بأسعار بخسة، خاصة بعد مضي فترة على احتجازهم، وتضاؤل أملهم بعودة سريعة لحياتهم الطبيعية، وهو ما انعكس لاحقا على أوضاع الأقلية اليابانية من الناحية الاقتصادية، حيث بات عليهم النهوض من جديد ومن الصفر في كثير من الحالات.[80]

انتهاء الحرب وإغلاق مراكز إعادة التوطين

شهد النصف الثاني من عام 1944 تحولا في سياسة الاحتجاز القسري للمواطنين والمقيمين من أصول يابانية، فبسبب ارتفاع التكاليف وتبدد المخاوف الأمنية، والهجمة الإعلامية والقانونية داخليا وخارجيا على الولايات المتحدة بسبب سياستها تجاه المحتجزين، بدأت سلطة إعادة التوطين تتساهل في منح أذونات المغادرة للنزلاء، وإعطائهم تصاريح خولتهم الإشراف على صيانة منازلهم ومحالهم ومزارعهم التي هجروها، وفي 30 حزيران 1944 أغلقت السلطات مركز جيرومي Jerome في ولاية أركانساس، ونقلت نزلائه إلى مركز روهور Rohwer تمهيدا لإخلاء سبيلهم، ومع بداية عام 1945 بدأت السلطات تسمح تدريجيا لنزلاء المراكز بالمغادرة بعد اجتيازهم امتحان الولاء للولايات المتحدة الأمريكية Loyalty Questioner، حيث يقوم كل نزيل بالإجابة عن 28 سؤال، تطلّبت الإدلاء بمعلومات تفصيلية حول الاسم والعمر والحالة الاجتماعية والأعمال التي سبق وزاولها، وعن حالته الاقتصادية وأية استثمارات يملكها داخل أو خارج الولايات المتحدة، وعن والمستوى التعليمي والديانة والسجل الجرمي إن وجد، وعلاقته بالحكومة اليابانية، وهل سبق أن خدم في مؤسسة حكومية أو غير حكومية في اليابان، وهل حصل وأن سافر إلى اليابان أو أية دولة خارج الولايات المتحدة، وهل لديه الاستعداد للخدمة العسكرية وأداء مهام قتالية لصالح الجيش الأمريكي، وهل سبق وأن أقسم يمين الولاء للإمبراطور الياباني، وهل يقسم على الولاء التام للولايات المتحدة الأمريكية.[81] وكان مجموع الذين فشلوا في اجتياز امتحان الولاء 18 ألفاً، تم احتجازهم في مخيم واحد تحت حراسة الجيش، وفي وقت لاحق تم ترحيل 2500 منهم الى اليابان بعد انتهاء الحرب، بناء على طلبهم بعد أن تنازلوا عن جنسيتهم الأمريكية، أما البقية فقد أُطلق سراحهم وعادوا الى منازلهم بعد أن نجحوا بتأدية الامتحان مرة أخرى.[82]

في 6 آب 1945 ألقت الولايات المتحدة أول قنبلة ذرّية على مدينة هيروشيما اليابانية، وفي 9 آب ألحقتها بقنبلة أخرى على مدينة ناجازاكي، وفي 11 آب أعلنت اليابان استسلامها غير المشروط، ونتيجة لذلك وفي 4 أيلول 1945 أعلن قائد الجبهة العسكرية الغربية أن جميع قرارات الحجز وتقييد الحرية الصادرة بحق اليابانيين الأمريكيين لاغية،[83] وكان هذا الإعلان بمثابة

محرك للقوى المعارضة لعودة المحتجزين إلى حياتهم الاعتيادية السابقة، حيث تشكلت أثناء الحرب العالمية الثانية منظمات عنصرية دعت لتعديل دستوري يسمح بإسقاط الجنسية عن اليابانيين الأمريكيين، وترحيلهم إلى بلدهم الأصل، وكان معظم أعضاء تلك التنظيمات من طبقة العمال، الذين شعروا بأن احتجاز اليابانيين وحرمانهم من العمل انعكس عليهم بشكل ايجابي، وبدأت الصحف الكبرى في مدن الساحل الغربي حملة معارضة لقرار إعادتهم، والتقت الفعاليات الشعبية في ولايات الساحل الغربي مع ممثليهم في مجلسي الشيوخ والنواب، للضغط على الحكومة بعدم السماح بعودة المحتجزين إلى مساكنهم التي تركوها.[84]

لم تستجب الحكومة لتلك المطالب، واستمرت باحتجاز بضع آلاف فقط من اليابانيين المقيمين وغير الحاصلين على الجنسية الأمريكية، ولاحقا أخلت سبيلهم في 20 آذار 1946، وبتاريخ 30 حزيران 1946 أُعلن رسميا عن إنهاء برنامج سلطة إعادة التوطين الحربية،[85] وبدأ اليابانيون ببدء مرحلة جديدة من حياتهم، بعد فترة احتجاز دامت لسنوات، قيدّت خلالها حريتهم، وصودرت إرادتهم بالتعبير أو النشر أو المراسلة، وطبّقت عليهم برامج نزلاء السجون، وعادوا ليجدوا منازلهم قد سرقت، ومزارعهم قد دمّرت، دون أدنى اهتمام حكومي بالمساندة أو التعويض.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

أولا: شكّل اليابانيون الأمريكيون أقلية استوطنت في غالبيتها ولايات الساحل الغربي ووصفت بأنها ناجحة ومستقرة، حافظت على تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، على الرغم من المعيقات التي وضعت في سبيل تحقيقها نجاحا أكبر، ولم تتمكن السياسة الحكومية والمجتمع الأمريكي من التفريق بين المقيمين اليابانيين من الجيل الأول أو مواطني الجيل الثاني من حملة الجنسية في التعاملات الأمنية، حيث سرت موجة من الهستيريا الشعبية بعد الاعتداء الياباني على الميناء الأمريكي، كان لها أثرا في تبني الحكومة لقرارات غير دستورية مستغلة صلاحيات الرئيس والسلطة التنفيذية في حالة الحرب.

ثانيا: على الرغم من النفقات الكبيرة التي تحملتها حكومة الولايات المتحدة لإيواء واعالة ما يزيد على 112 ألف مواطن ولمدة تزيد على 4 سنوات، فان تلك المحاولات بقيت غير كافية لتلبية الحد المعقول من المتطلبات الأساسية لنزلاء تلك المراكز، ومن البديهي أن ينعكس ذلك على الحالة الصحية للنزلاء من الناحيتين الجسدية والنفسية أثناء وبعد فترة الاحتجاز، وكذلك تراجع المستوى التعليمي بسبب قسوة الحياة داخل المركز وقلّة الإمكانات والوسائل،

وسياسة التخوين والإهمال، حيث ارتفع معدل الوفيات بشكل كبير وخاصة لدى الأطفال وكبار السن، حسب ما أثبتته الدراسات العلمية اللاحقة.[86]

ثالثا: أشارت جميع التقارير الاستخبارية والأمنية إلى عدم وجود أدنى احتمال لغزو ياباني بري لولايات الساحل الغربي، وأن المخاوف التي أثيرت كانت غير مبنية على أية شواهد أو مؤشرات أو حقائق، بل استندت في معظمها إلى نظرة الكراهية والعنصرية للعرق الآسيوي بشكل عام والياباني بشكل خاص، بدليل عدم قيام اليابانيين الأمريكيين بأية أعمال عدائية تجاه الولايات المتحدة، وعدم مقاومتهم لقرارات فصلهم وترحيلهم، واستجابتهم الطوعية لأداء واجب الخدمة العسكرية.

رابعا: اقتصرت الإجراءات التعسفية وسياسة الحجز التحفظي على مواطني الولايات المتحدة والمقيمين من الأصول اليابانية فقط ولم تشمل جميع الأقليات التي دخلت دولها في الحرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية، كالأقلية الايطالية والألمانية على سبيل المثال، وهذا يدلّل على أن النظرة العنصرية المسبقة كانت السبب في كل ما لحق بالأقلية اليابانية من ظلم وتعسف، ولا يمكن بحال من الأحوال تحميل السلطة التنفيذية ممثلة بالرئيس وقراراته الاستثنائية في زمن الحرب المسؤولية الكاملة عن تلك الجريمة، فالكونجرس الأمريكي دعم قرارات الرئيس، والمحكمة العليا Supreme Court أيدت القرارات التنفيذية ورفضت 4 مرات النظر في قضايا رفعت للطعن بقانونية احتجاز المواطنين من أصول يابانية.[87]

خامسا: أن حالة اليابانيين الأمريكيين أثناء الحرب العالمية الثانية أثبتت بوضوح فشل المنظومة الأخلاقية للمجتمع الأمريكي، ففي الوقت الذي حارب 33 ألف ياباني جنبا إلى جنب مع مواطنيهم البيض وفي مختلف الجبهات، كان ذويهم يتعرضون للسجن بلا سبب، وكذلك فشل الدستور في توفير الضمانة القانونية والحماية لكل من يحمل الجنسية الأمريكية، وهو ما اعترفت به المحكمة العليا لاحقا، ففي عام 1948 اعتبرت المحكمة قانون ولاية كاليفورنيا الذي حرم اليابانيون من استملاك الأراضي لاغياً، وفي عام 1952 صوت الكونجرس باعتبار ذوي الأصول اليابانية مؤهلين للحصول على الجنسية الأمريكية.[88]

سادسا: اعترفت الحكومة الأمريكية بخطئها الجسيم بالطريقة التي تعاملت بها مع الأقلية اليابانية خلال سنوات الحرب، وكذلك اعترف الساسة والمؤرخون بأن تلك الإجراءات غير مبررة وأنها نتجت عن خطأ في إدارة الأزمة، واتخذ الكونجرس في عام 1971 قرارا بإلغاء مراكز الاعتقال الجماعي خشية استخدامها زمن الحرب للزج بالمعارضين ونشطاء حركة الحقوق المدنية، وقدّمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اعتذارا رسميا إلى الجالية اليابانية في أمريكا في عام 1982 عما لحق بها من ظلم وتعسف خلال سنوات الحرب، وأرسلت لمن تبقى منهم على قيد الحياة شيكات بقيمة 20 ألف دولار.[89]

United States' Policies towards American Citizens from Japanese Origins during World War Two (1941-1945)

Mohammad A. Bani Salameh, *History Department, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This study is intended to shed light on the conditions of Japanese-Americans during the period between 1941 and 1945 through a careful investigation of measures taken by the US government against American citizens from Japanese decent. The study investigates issues related to their legal status as American citizens when war erupted between their country of citizenship and residence and country of origin. These measures are outlined with their justifications and then the socio-economic consequences of these measures on the Japanese minority in the United States are discussed. The study concludes that security measures, war hysteria, and the intrinsic racial discrimination within the American society overpowered all civil rights guaranteed by the constitution to all citizens at all times. Japanese Americans were thus treated as prisoners of war or potential enemies. This conclusion is supported by a series of procedures and laws formulated to justify their deportation, arrest, or detention in prison-like Ghettos.

قدم البحث للنشر في 2015/9/30 وقبل في 2016/2/8

الهوامش

1The Washington Post, Sarah Kaplan and Abby Phillip " They Thought it was a Bomb…" September 16. 2015.
https://www.washingtonpost.com/news/morning-mix/wp/2015/09/16/they-thought-it-was-a-bomb-ahmed-mohamed-texas-9th-grader-arrested-after-bringing-a-home-built-clock-to-school/

2 هاواي: ولاية أمريكية تتشكل من مجموعة من الجزر يبلغ عددها 19 جزيرة في المحيط الهادئ، تبلغ مساحتها حوالي 167 ألف كم2، عاصمتها مدينة هونولولو Honolulu وهي آخر الولايات التي انضمت إلى اتحاد الولايات المتحدة الأمريكية، تشتهر بزراعة المحاصيل الاستوائية كقصب السكر والموز وجوز الهند والقهوة، وأصبحت بشكل رسمي جزءا من الولايات المتحدة اعتبارا من عام 1900.

3Benjamin B. Ringer, We the People and Others (New York: Tailstock Publications, 1983) p 684.

4 Masao Suzuki, Selective Immigration and Ethnic Achievement: Japanese Americans before World War 11(Skyline College, 2002) p 256.

5 نسبة إلى فترة حكم الإمبراطور ميجي، الذي حكم اليابان خلال الفترة (1867-1912) وتميّز عهده بإصلاحات كثيرة وفي مختلف المجالات، بحيث تحولت اليابان من دولة زراعية على النظام الإقطاعي التقليدي إلى دولة متقدمة في مجال الصناعة، واستطاعت الانفتاح على العالم الجديد، وأصبحت أحد أقوى دول العالم.

6 Daisuke Akiba, Asian Americans: Contemporary Trends and Issues, Editor: Gap Min, (California: Pine Forge Press, 2005) p 148.

7Ibid., p 152.

8 استمر العمل بهذا القانون حتى عام 1943 حين دخلت الصين في تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية. Thomas Sowell, American Ethnic Groups (The Urban Institute,1978)P 71

9Ibid., p 72.

10 Stanley I. Kutler, Dictionary of American History, Volume 2 (New York: Charles Scriber's Sons,2003) p 10-11

11 Daisuke Akiba, Op, Cit., p 151.

12NitayaOnozawa, Immigration from Japan to the U.S.A., Historical Trends and Background, p 117.
http://www.tsukuba-g.ac.jp/library/kiyou/2003/7.ONOZAWA.pdf

13Taylor Sakamoto, The Triumph and Tragedies of Japanese Women in America: A View Across Four Generation (California: Historical Paper, National History, 2007) p 98.

14 Sharon M. Lee, Population Bulletin, Asian Americans: Divers and Growing, VOL. 53, No. 2, June 1996, p 6.

15W. Scott Ingram, Immigration to the United States: Japanese Immigrants (New York: Facts on File, 2005), 22-23

16Daniel Raichel, A Troubling Legacy, Japanese American Citizens League, Ford Motor Company Fund,https://jacl.org/wordpress/wp-content/uploads/2015/01/A-Troubling-Legacy.pdf, p 4.

17Historical Census Statistics on Population Totals by Race, 1790 to 1990, and by Hispanic Origin, 1790 to 1990, for the United States, Regions, Divisions and States. by: Campbell Gibson and Kay Jung. Working Paper No 56. US Census Bureau, Washington DC, September 2002

18 Michael Auslin, Japan Society 100 Years (New York: Japan Society Inc. 2007) p 14.

19Stanley I. Kutler, Dictionary of American History, Op, Cit., Volume 7, P 197.

20 Daisuke Akiba, Op, Cit.,p 152.

21Brian Niiya, Japanese American History: An A to Z Reference from 1866 to the Present, The Japanese American National Museum, Los Angeles, 1993, p 5-6

22Federal Emergency Relief Administration, Unemployment Relief Census, Report NO.1, U.S Government Printing Office, 1943) p 88.

23 اشترطت الحكومة الفيدرالية في عام 1790 بموجب قانون منح الجنسية أن البيض فقط هم المؤهلين لنيل الجنسية الأمريكية، واستمر العمل بهذا القانون حتى عام 1870 حين اصدر الكونجرس الأمريكي قرارا باستثناء البيض والسود من هذه التقييدات ولكنه ابقي مفعولها ساريا على بقية الأجناس ومنهم اليابانيين.

24Taylor Sakamoto, The Triumph and Tragedies of Japanese Women in America: A View Across Four Generation, Op, Cit., p 99.

25Nataya Onozawa, Op, Cit., p 120.

26Daniel Raichel, A Troubling Legacy, Japanese American Citizens League, Op, Cit., p3

27Benjamin B. Ringer, We the People and Others, Op, Cit., p 688.

28 Joel Franks, Asian Americans in the United States: Volume 2 (Lowa: Hunt Publishing Company, 1993) p p 182-184.

29Pido Antonio,The Philipinos in America, New York: Center of Migration Study, 1986)p60

30Nataya Onozawa, Op, Cit., p 120.

31 The Senate's Declaration of War" Japan Times and Mail, April 19. 1924 http://www.washoeschools.net/cms/lib08/NV01912265/Centricity/Domain/228/Grade%208%20Social%20Studies%20SLO%20Culminating%20Assessment.pd

32 Staff, Anti-Miscegenation Laws and the Filipino (USA: Resource Development and Publication, 1976) p 68-69

33Michael Auslin, Japan Society 100 Years, Op, Cit., p 22

34Stanley I. Kutler, Dictionary of American History, Volume 8, Op, Cit., p 417-18.

35Richard J. Smethurst, Japan, The United States, and the Road to World War 11, Japan-Focus: The Asia Pacific Journal, Vol 10, Issue 37, No. 4, September 10, 2012. http://www.japanfocus.org/-Richard_J_Smethurst/3825/article.html

36Justin Robert, Arms Control in Dynamic Situation: A Study of the Washington Treaty System

http://students.washington.edu/nupsa/Docs/Volume5/Rohrer.pdf

37RanaMitter, China's War With Japan 1937-1945, Struggle for Survival (London: Allen Lan, 2013)

38Higashina kano Shoudo, The Nanking Massacre, Fact Versus Fiction, Translated by: Sekai Shuppan (Tokyo: SekaiShuppan Inc., 2005) pp 100-110

39 Lend – Lease Act March 11, 1941

http://www.ourdocuments.gov/doc.php?flash=true&doc=71

40 Neutrality Act, August 31, 1935, U.S. Department of State, Office of the Historian https://history.state.gov/milestones/1921-1936/neutrality-acts

41Richard J. Smethurst, Japan, The United States, and the Road to World War 11, Japan-Focus: The Asia Pacific Journal, Vol 10, Issue 37, No. 4, September 10, 2012. http://www.japanfocus.org/Richard_J_Smethurst/3825/article.html

42The National WW 11 Museum 945 Magazine, St., New Orleans.LA.www.nationalww2muesum.org.

43 Brian Niiya, Japanese American History: An A to Z Reference from 1866 to the Present, Op, Cit.,, p 53.

44Benjamin B. Ringer, We The People and Others, Op, Cit., p 848-849

45 War Relocation Authority, 1946, The Relocation Program. Washington, DC: US Government Printing Office.

46Brian Niiya, Japanese American History, Op, Cit., p 53.

47Joseph B. Gittler, Minority Groups, New York: John Wily &Sons,INC. 1956, P 90-91.

48WRA A Story of Human Conservation, U.S Dept. of the Interior, 1946, p 8.

49 Bertrand M. Roehner, Relations Between U S Military Forces and the Population of Hawaii, University of Paris 6, 2014, p 56.

50 Maisie Conrat, Executive Order 9066: The internment of 110.000 Japanese Americans. UCLA, Asian American Studies Center Press. 1992.

51Niiya, Japanese American History, Op, Cit., p 55.

52Lesson in American History, The Japanese American Experience, 5th Edition, Japanese American Citizen League, 2011, p 110.

53 General Records, March 18,1942.

54Ibid., p 9

55Moe Yonamine, Teaching Untold Stories During Asian Pacific American Heritage Month. http://zinnedproject.org/2012/05/teaching-untold-stories-during-asian-pacific-american-heritage-month/

56Benjamin B. Ringer, We the People and Others, Op, Cit., p 871.

57Western Washington University, Japanese American Internment and Relocation: Personal Narratives, http://libguides.wwu.edu/c.php?g=308509&p=2056551

58Relocation of Japanese – Americans, War Relocation Authority, Washington, D.C. May 1943, p 9.

59 http://www.pbs.org/childofcamp/history/timeline.html

60Relocation of Japanese – Americans, War Relocation Authority, Washington, D.C. May 1943, p 9.

61Ibid, p 9.

62Second Quarterly Report, July 1 to September 30 1942, War Relocation Authority, Not Dated, Papers of Philleo Nash, p 36-37.

63D.S Myer, Director: Community Government in the War Relocation Centers, United States Dept. of the Interior, p 52.

64Barbara Wyatt, National Historic Landmarks Program, Arizona: 1999, p 55.

65Second Quarterly Report, July 1 to September 30 1942, War Relocation Authority, Not Dated, Papers of Philleo Nash, p 34-35.

66Ibid, p 31-32.

67Second Quarterly Report Op, Cit., p 15-16.

68Ibid, P 16

69Relocation of Japanese – Americans, War Relocation Authority, Op, Cit., p 9.

70 Eric Y. Liu, Expanding the New Paradigm, Winners and Losers among Exclusive and Nonexclusive Religious Firms in the United States, 1850-1945, A Master of Arts Thesis, Baylor University, 2006, p 9-10.

71Ibid., p 10.

72National Archive and Record Administration, Federal Records, Records of the War Relocation Authority (WRA) Record Group 210 1941-47.

73Mark Calney, American First Concentration Camps, The New Federalist, August 5, 2002, p 3.

74 General Accounting Office, Index Digest of the Published Decision of the Comptroller General of the United States, July 1, 1940 to June 30, 1946(Washington: Government Printing Office, 1950) p 119-121.

75Mark Calney, American First Concentration Camps, The New Federalist, August 5, 2002, p 4.

76Mark Calney, American First Concentration Camps, The New Federalist, August 5, 2002, p 5.

77 Japanese American Veterans Association, Voll XX, Issue 3, 2012.

78Mark Calney, American First Concentration Camps, The New Federalist, August 5, 2002, p 11.

79 http://www.archives.gov/education/lessons/japanese-relocation/activities.html

80 Aimee Chin, Long-Run Labor Market Effects of Japanese American Internment During World War 11, Department of Economics, University of Houston, 2004, p 6.

81 Joseph B. Gittler, Minority Groups, Op, Cit., p 96.

82Benjamin B. Ringer, We the People and Others, Op, Cit., p 885-88.

83Mark Calney, American First Concentration Camps, Op, Cit., p 13.

84Riohard C. Bemer, Seattle Transformed World War 11 to the Cold War, 1999, p 126.

85Mark Calney, American First Concentration Camps, Op, Cit., p14.

86 Martin Saavedra, Early Childhood Condition and Mortality, Department of Economics, University of Pittsburgh, 2012, p 3-5.

87Benjamin Ginsberg and others, We The People, An Introduction to American Politics (New York: W.W. Norton & Company, Inc, 2011) p 540.

88Stanley I. Kutler, Dictionary of American History, Volume 3, p 181.

89Benjamin Ginsberg and others, We The People, Op, Cit., p 179.